العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة في القطاع المصرفي

عبد الحكيم محمد محمد المصراتي

الملخص:

تناولت الدراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة في القطاع المصرفي، وحيث أن الحوكمة قد ارتبطت بتحسين الأداء وتقليل المخاطر التي تصيب مصالح الأطراف المختلفة، فقد اصبحت معظم البنوك تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة حتي تستطيع تلبية معايير المحاسبة الدولية، والاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات.

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد جدوي تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتعظيم ثروة الملاك من خلال تحديد علاقتها بالقيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول عنصرين هامين لا يزالا محلاً للدراسة والتقييم وهما: مبادئ الحوكمة، والقيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الإقتصادية المضافة.

Abstract:

The study tackled the relationship between the application of the principles of governance and the economic value added in the banking sector. As governance has been linked to improving performance and reducing risks to the interests of different parties, most banks are committed to applying governance principles so that they can meet international accounting standards and benefit from the benefits of governance Companies.

The study aimed at determining the feasibility of applying the principles of governance and its relation to maximizing the wealth of owners by determining its dependence on economic value added (EVA). The importance of the study is that it deals

with two important elements that are still being studied and evaluated: the principles of governance and the economic value added in commercial banks. The study found a significant relationship between the application of the principles of governance and economic value added

أولاً: الإطار العام للدراسة:

مقدمة الدراسة:

نظراً لحساسية القطاع المصرفي الشديدة للمتغيرات الإقتصادية، فقد كانت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة من أوائل المؤسسات التي إلتزمت بتطبيق مبادئ الحوكمة، على أساس أن الحوكمة تساعد في مكافحة الفساد المالي والإدارى وتساهم في تحقيق المنفعة لكافة الأطراف ذات العلاقة، وقد زاد الإهتمام بالحوكمة بهدف إعادة ثقة مستخدمى القوائم المالية من حيث مدى دقتها وسلامة المعلومات المفصح عنها، وبهدف تحديد العلاقة بين مبادئ حوكمة شركات وأداء البنوك، فانه من الضرورى تحديد العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة، لذلك فإن عناصر الدراسة تمثل موضوعاً له أهميته وجدراته بالبحث والدراسة.

مشكلة الدراسة:

ارتبطت مبادئ الحوكمة بتحسين الأداء، مما دفع كافة المؤسسات وخاصة البنوك إلى الالتزام بتطبيقها حتي تستطيع تلبية معايير المحاسبة الدولية.

ومن المهم أن نتعرف على مدي قدرة تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي على تعظيم ثروة الملاك، وذلك من خلال التعرف على العلاقة بين تطبيق هذه المبادئ والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في القطاع المصرفي، وبالتالي فقد بلور الباحث مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- ماهو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة؟
- هل يوجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة؟

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل العائد من وراء تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية، بتحديد مدى قدرتها على تعظيم ثروة الملاك، وذلك من خلال تحديد

العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الإقتصادية المضافة للبنوك التجارية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول عنصرين هامين لا يزالا محلاً للدراسة والتقييم وهما:

- مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية.
- القيمة الإقتصادية المضافة للبنك التجاري.

وذلك من خلال دراسة العائد المرجو من تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتعظيم ثروة الملاك، من خلال تحديد العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الإقتصادية المضافة للبنك.

فرض الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، فقد إعتمدت على الفرض التالي:

لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

ثانياً: الدراسات السابقة والاطار النظري للدراسة:

١ـ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الحوكمة وعلاقتها بالعديد من المتغيرات الأخرى، و تناولت دراسات أخرى كلاً من القيمة الإقتصادية المضافة كمقياس حديث لتقييم أداء منشآت الأعمال، وسوف يقوم الباحث بتناول بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات هذه الدراسة بالعرض والتحليل وذلك وفق الآتي:

أـ دراسة Bhasin، (٢٠١٣)[i] بعنوان:"القيمة الإقتصادية المضافة وخلق الثروة لحملة الأسهم – دليل من البلدان النامية"

هدفت الدراسة إلى إختبار إستراتيجيات خلق القيمة لعدد من الشركات الهندية بإستخدام أساليب إحصائية لتحديد مقياس القيمة الإقتصادية المضافة كأفضل وسيلة لقياس القيمة السوقية للشركات ومقارنة نتائج هذا الإختبار بمقاييس الأداء التقليدية، إلا أن هذا الإختبار لم يدعم إختيار مقياس القيمة الإقتصادية المضافة كأفضل مقياس لتفسير القيمة السوقية للشركات مما يعني وجود عوامل أخرى تؤثر على سلوك القيمة السوقية ينبغي أن تؤخذ في الإعتبار لخلق قيمة للمساهمين أو لقياس الأداء المالي

للشركات، وخاصة المتغيرات غير المالية مثل رضا العاملين وجودة المنتج وتحديث طرق الإنتاج والتوزيع، لذلك أوصى الباحث بالإستناد على مدخل القيمة الإقتصادية المضافة مع عدد من المقاييس الأخرى لقياس أداء الشركات.

ب- دراسة إبراهيم، (٢٠١٤)[ii] بعنوان: "أثر تركيبة حوكمة الشركات البنك الداخلية في أدائه – دراسة تطبيقية لعيّنة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تركيبة الحوكمة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية في أدائها، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تركيبة الحوكمة الداخلية في البنوك في التأثير على القيمة السوقية المضافة في ظل معدلات النمو في الأرباح وهامش صافي الفائدة ومعدل التوظيف للودائع، كونها تعبر عن سلوك كبار المساهمين وممارسات الإدارة العليا الممثلة في مجلس الإدارة نحو إتباع سياسات إستثمارية تؤثر في النهاية على الأداء الشامل للشركة في الأجل الطويل والمعبر عنه بمعيار القيمة السوقية المضافة.

ج- دراسة الساعدي، (٢٠١٥)[iii] بعنوان:"تعزيز الإبلاغ المالي للشركات بإستخدام القيمة الإقتصادية المضافة – دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين والمستثمرين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيمة الإقتصادية المضافة في تعزيز الإبلاغ المالي وإنعكاساته عل قرارات المستثمرين، وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة الإقتصادية المضافة تجمع بين نقاط التوافق والإختلاف بين الإقتصادي والربح المحاسبي، وأن أهم مايميزها هو إحتساب تكلفة رأس المال، كما أن القيمة الإقتصادية المضافة تعتبر أداة مهمة لتقييم الأداء.

د- دراسة كواشي، (٢٠١٧)[iv] بعنوان: "أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة على تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تطبيق حوكمة الشركات يعتبر بمثابة إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها، وتؤدي إلى تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية، وأن ممارسة أساليب قواعد الحوكمة غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي لجذب الإستثمارات.

٢- الاطار النظري للدراسة:

أ- مبادئ الحوكمة:

يعتمد نظام حوكمة الشركات الفعّال على مجموعة من المبادئ التي تصدرها العديد من الجهات الدولية والإقليمية والمحلية وذلك بهدف تطبيق حوكمة جيدة، لزيادة كفاءة أداء الشركات إلى أقصى درجة، وتقليل المخاطر إلى أدنى مستوى لها، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

ويعرف **الباحث** مبادئ الحوكمة على أنها: مجموعة من الضوابط التي يتم وضعها بغرض التطبيق الجيد للحوكمة، والتي من خلالها يتم تنظيم العمل داخل الشركة وتوجيه الإدارة والسيطرة عليها، بهدف تحسين الأداء وتعظيم قيمة الشركة وتحقيق مصالح الأطراف المختلفة.

وقد حرصت العديد من المنظمات والهيئات والمراكز البحثية والمجامع المهنية على دراسة مفهوم الحوكمة وتحليله ووضع معايير محددة وإصدار مبادئ وقواعد تهدف إلى تطبيق حوكمة جيدة، وكما إختلفت التعريفات لمصطلح الحوكمة فقد إختلفت المبادئ الصادرة عن الجهات المختلفة، وفيما يلي سنورد مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD):

- **ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات التنفيذية والإشرافية والتنظيمية".
- **حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصلحة:** وينص هذا المبدأ على "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم".
- **المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعّال عن إنتهاك حقوقهم".
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون،

أو تنشأ نتيجة لإتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وإستدامة الشركات السليمة مالياً".

- **الإفصاح والشفافية:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات".
- **مسئوليات مجلس الإدارة:** وينص هذا المبدأ على: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين".

ب- القيمة الإقتصادية المضافة Economic Valu Added (EVA):

يعرف مقياس القيمة الإقتصادية المضافة على أنه: "مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة إستثمار أموالهم في الوحدة الإقتصادية، كما أنه يعرف بالفرق بين ما يستثمره أصحاب رأس المال في الوحدة الإقتصادية وما يحصلون عليه من عملية البيع بالأسعار الحالية السائدة في سوق الأوراق المالية"[v].

وحسب Stewart فإن القيمة الإقتصادية المضافة هي: "صافي ربح العمليات بعد الضريبة ناقصاً الثمن المناسب لتكلفة الفرصة البديلة لكل الأموال المستثمرة، أو هي تقدير للربح الإقتصادي الحقيقي، أو المبلغ الذي تزيد أو تقل به الأرباح عن الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب والذي يحصل عليه المساهمون والمقرضون من خلال الإستثمار في الأراق المالية الأخرى"[vi].

وتكمن أهمية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في قيام العديد من الشركات الكبرى في **Wall Street** بإستخدام مقياس القيمة الإقتصادية المضافة كأداة رئيسية للتقييم، حيث يوجد العديد من الأسباب التي أدت بتلك الشركات الى إتباع هذا المقياس، وذلك كما يلي:

- سهل الفهم والتطبيق.
- تهتم القيمة الإقتصادية المضافة بمصالح كلا من المساهمين والإدارة، خصوصا فيما يخص تحديد حوافز الإدارة.

- تجمع القيمة الإقتصادية المضافة بين قياس الأداء ودعم القرار ومكافآت الإدارة.
- تساعد على تقييم كفاءة الإدارة في توليد أرباح إقتصادية صافية تتجاوز تكلفة رأس المال المستثمر.
- نجحت القيمة الإقتصادية المضافة في تحقيق الموائمة بين طرفي العلاقة في نظرية الوكالة (الإدارة والمساهمين)، وذلك من خلال تحفيز الإدارة على تعظيم القيمة الإقتصادية مما يترتب عليه زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركة.

ج- أثر الحوكمة على القيمة الإقتصادية المضافة:

نشأت مشكلة تضارب المصالح وإزدياد الصراعات بين أصحاب المصالح وخاصة بين الإدارة والملاك مع قيام الثورة الصناعية الكبرى وإنتشار الشركات المساهمة وإنفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي أدي إلى ضرورة التفكير في تطوير المحاسبة وأهدافها بحيث توفر معلومات تمكن الإدارة من تحقيق أهداف المنشأة وتمكن المساهمين من تقييم وتقويم أداء الإدارة، الأمر الذي نتج عنه صياغة نظرية الوكالة (**Agency Theory**) والتي أدت إلى زيادة الإهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، إلا أن هذه النظرية فشلت في تنظيم العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح من جهة والإدارة من جهة أخرى حيث ظهرت ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم من خلالها الإدارة بتعظيم الأرباح دفتريا لتحقيق مصالحها الشخصية، مما أدى إلى ظهور الحاجة لتطبيق الحوكمة بهدف ضبط الأداء المالي والإداري لجميع المستويات الإشرافية التنفيذية بالشركات وتحقيق الإشراف الخارجي الفعال، وذلك لضمان حماية مصالح الأطراف المختلفة وتعظيم منفعتهم على المدى الطويل.

ويساعد ارتفاع تطبيق مستويات الحوكمة على إيجاد نظام للمراقبة والتوازن بين أهداف الشركة في الأجل القصير والمحافظة على الأداء المرتفع في الأجل الطويل، إلى جانب منع إساءة إستغلال موارد الشركة وإساءة إدارتها، ومن هنا فإن الشركات ذات الحوكمة الجيدة تتجه نحو الحصول على عوائد مرتفعة على حقوق الملكية ونسب عالية من معدلات العائد على الأصول وإرتفاع القيمة الإقتصادية المضافة (**EVA**)[vii]، ومن هنا نلاحظ أهمية القيمة الإقتصادية المضافة كمقياس للأداء وعلى صناعة واتخاذ القرارات التي تساهم في الرفع من مستوى الأداء داخل المنشأة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: سيتم استعراض الاساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة، ومدى صدق الأداة، و قياس سلوك متغيرات الدراسة، وفقاً للآتي:

١- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأسلوب الوصفي في تحليل وعرض الباحث للبيانات باستخدام المقاييس الآتية:

أ- معادلة ألفا كرو نباخ لحساب صدق وثبات أداة البحث.

ب- الإحصاء الوصفي : Descriptive statisitics

- لتحديد سلوك متغيرات الدراسة وذلك باستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت من متوسط وانحراف معياري ومدى.
- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA: لقياس الفروق في بين البنوك محل الدراسة في القيمة الاقتصادية المضافة.
- اختبار كروسكال ويللز Kruskal –Wallis H: لقياس الفروق في بين البنوك محل الدراسة في متغيرات الدراسة المستقلة.

ج- تحليل الارتباط Correlation analysis: لقياس قوة وإتجاه أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة الاقتصادية المضافة للبنك، وتحديد مدى الدلالة الاحصائية.

د- تحليل الانحدار المرحلي Stepwise regression analysis:

لتقييم أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على القيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

٢- صدق الأداة: تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين:

أ- صدق المحتوى: تم التحقق من صدق الأداة من خلال التأكد من توفر صدق المحتوى (Content validity) أو ما يسمى أحياناً بالصدق الظاهري (Face Validity) لأداة الدراسة، وتكون أداة الدراسة صادقة عندما يدل مظهرها على أنها تقيس ما وضعت لقياسه وللتأكد من صدق الأداة، وقد قام الباحث بإتباع الخطوات التالية:

- بناء فقرات الأداة بعد مراجعة شبه شاملة لأهم الدراسات والبحوث والنظريات والأدوات السابقة ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى المسودة الأولى للأداة.
- تم عرض المسودة الأولية للأداة على عدد من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والبحث العلمي في كليات التجارة والاقتصاد، في عدد من الجامعات الليبية والمصرية، وقد طُلب من المحكمين إبداء رأيهم عن مدى وضوح فقرات

الأداة بنائياً، ومدى صلاحية كل فقرة من فقرات الأداة في قياس ما وضعت لقياسه ومدى انتماء كل فقرة للمحور الخاص بها، ودرجة دقة وسلامة الصياغة اللغوية ووضوح الفقرات، كما طُلب أيضاً من المحكمين إدخال أي تعديلات على صياغة فقرات الأداة أو حذف بعضها أو الإضافة إليها، وعلى ضوء تعديلات المحكمين ومُلاحظاتهم قام الباحث بإجراء التعديلات والتصويبات التي أبداها المحكمون لتظهر الأداة بالصورة النهائية ملحق رقم (١).

ب- الصدق البنائي (Construct validity): يهدف اختبار الصدق البنائي إلى التأكد من مدى جودة محتوى إستمارة الاستبيان وأنها تقيس ما وضعت لقياسه، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في جمع البيانات اللازمة للدراسة.

- **معامل الصدق (ألفا):**

يقيس عملياً قدرة متغيرات الدراسة على قياس الشيء الذي وضعت لقياسه.

- **معامل الثبات**: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان النتائج نفسها إذا ما استخدم أكثر من مرة وتحت ظروف متشابهة وعلى الأشخاص أنفسهم، ويشير الثبات إلى الدرجة العالية من الدقة والإتساق فيما يزودنا به الاستبيان من بيانات.

وقد أظهرت نتائج تحليل الصدق (ألفا)، واختبار الثبات الكلي للاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، ولكل محور من محاوره على حدة، على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١) معاملات الصدق والثبات لإستمارة الاستبيان

اسم المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات	٤	٠.٧٦٩	٠.٨٧٧
حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤	٠.٧٤١	٠.٨٦١
المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤	٠.٧٥٦	٠.٨٧
دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤	٠.٨٠٦	٠.٨٩٨
الإفصاح والشفافية	٤	٠.٧٦٦	٠.٨٧٥
مسئوليات مجلس الإدارة	٨	٠.٨١٩	٠.٩٠٥
الأداة ككل	**٢٨**	**٠.٩٣٢**	**٠.٩٦٥**

يتضح من الجدول رقم (١) ارتفاع ثبات المقياس باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

حيث بلغت قيمته (٠.٩٣٢)، وحصلت المحاور على معاملات ثبات مختلفة، فبلغ ثبات المحور السادس (مسئوليات مجلس الإدارة) على أعلى معامل ثبات بلغ (٠.٨١٩)، وأخيراً المحور الثاني بثبات بلغ (٠.٧٤١).

وقد أثر ذلك على معاملات الصدق حيث ظهرت بقيم عالية فبلغ معامل الصدق للأداة (٠.٩٦٥)، ومعامل الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتدعم القيم المرتفعة لمعاملات الصدق والثبات دقة ومصداقية نتائج الدراسة التي تمّ الحصول عليها.

٣- قياس سلوك متغيرات الدراسة: لإختبار سلوك متغيرات الدراسة، اعتمد الباحث على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، والترتيب لفقرات كل مبدأ من المبادىء الستة (المتغير المستقل) وذلك للتعرف على مدى إلتزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة، تم كذلك تحديد الفرق بين البنوك في مدى توفر مبادئ الحوكمة والسنة التي بدأ فيها التطبيق الفعلي في كل بنك من بنوك العينة، إضافة إلى إعتماد الباحث على تقدير قيم المتوسط للقيمة الاقتصادية المضافة للبنك كأهم مقياس من مقاييس النزعة المركزية، حيث يأخذ في الحسبان جميع القيم المختلفة للمتغير دون إهمال أي قيمة منها، ولأنه يمثل جميع القيم التي حسب منها، وأنه أقل مقاييس النزعة المركزية تأثراً بالاختلافات في العينة حيث يزداد استقراراً كلما زاد حجم العينة، كما تم حساب التكرار والنسبة للمتغيرات المستقلة لأنها متغيرات صورية، وفيما يلي نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة:

أ- الإحصاء الوصفي لمبادئ الحوكمة (المتغير المستقل): للتعرف على مدى استجابة أفراد عينة الدراسة لالتزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة، تمَّ إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، والترتيب لفقرات كل مبدأ من المبادىء، كما يلي:

جدول رقم (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة والترتيب لمبادئ الحوكمة

البنك	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	ترتيب الأهمية النسبية
البنك التجاري الدولي	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.٥	٠.٤٥٤٧	%٩٠	٢
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.٢٧	٠.٤٢٨٠٩	%٨٥.٤٠	٥
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٣٨	٠.٤٤٢٦١	%٨٧.٦٠	٣
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٥٥	٠.٤٥٤٥٧	%٩١	١
	الإفصاح والشفافية	٤.٢٩	٠.٤٤٤٢٤	%٨٥.٨٠	٤
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.٢٤	٠.٤٦٨٦٧	%٨٤.٨٠	٦
	الكلي	**٤.٣٦**	**٠.٣٧٤٤٨**	**%٨٧.٢٠**	
مصرف الوحدة	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.١٩	٠.٦٨٦٦٣	%٨٣.٨٠	٣
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.٠٥	٠.٦٦٣٧٣	%٨١	٥
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٣٧	٠.٤٩٠٣١	%٨٧.٤٠	١
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٢٦	٠.٦٤٢٧٨	%٨٥.٢٠	٢
	الإفصاح والشفافية	٤.٠٥	٠.٦٤٤٨٤	%٨١	٥
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.١٢	٠.٥٠١٢٨	%٨٢.٤٠	٤
	الكلي	**٤.١٥**	**٠.٥٢٣٧٤**	**%٨٣**	
مصرف الجمهورية	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.٣٥	٠.٤٩٤٨٧	%٨٧	٣
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.٢٨	٠.٥٠٣١٨	%٨٥.٦٠	٤
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٤١	٠.٤٠٩٩٨	%٨٨.٢٠	٢
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٤٦	٠.٤٤٨٠٤	%٨٩.٢٠	١
	الإفصاح والشفافية	٤.٢١	٠.٤٥٢٧٧	%٨٤.٢٠	٥
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.١٦	٠.٤١٧٨٨	%٨٣.٢٠	٦
	الكلي	**٤.٢٩**	**٠.٣٦٨٧٦**	**%٨٥.٨٠**	

البنك الأهلي المتحد	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.١٦	٠.٤٧٦١٩	%٨٣.٢٠	٥
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤	٠.٧٠٤٣٨	%٨٠	٦
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٣١	٠.٤٣٦١٢	%٨٦.٢٠	٣
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٤٦	٠.٤٨٦٢٧	%٨٩.٢٠	١
	الإفصاح والشفافية	٤.٤٣	٠.٤٨١٩٢	%٨٨.٦٠	٢
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.٢٩	٠.٣٦٨٧٦	%٨٥.٨٠	٤
	الكلي	**٤.٢٨**	**٠.٣١٨١٦**	**%٨٥.٦٠**	
البنوك ككل	ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات	٤.٣	٠.٥٤٩٨٩	%٨٦	٣
	حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٤.١٥	٠.٥٩٥٣٥	%٨٣	٦
	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	٤.٤٥	٠.٤٣١٥٤	%٨٩	١
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	٤.٤٣	٠.٥٢١٠٢	%٨٨.٦٠	٢
	الإفصاح والشفافية	٤.٢٥	٠.٥٢٦٨٩	%٨٥	٤
	مسئوليات مجلس الإدارة	٤.٢	٠.٤٥٢٧٨	%٨٤	٥
	الكلي	**٤.٢٧**	**٠.٤٠٧٧٦**	**%٨٥.٤٠**	

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يلي:

- **البنك التجاري الدولي:** تتجه آراء عينة الدراسة الى الموافقة العالية على جميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في البنك التجاري الدولي، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٧.٢%) وبمتوسط (٤.٣٦)، و بانحراف معياري (٠.٣٧٤٤٨)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثالث (المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين)، بمتوسط (٤.٣٨)، بنسبة أهمية (٨٧.٦%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ السادس (مسئوليات مجلس الإدارة) حيث جاء في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.٢٤)، بنسبة أهمية (٨٤.٨%).

ويشير ما تقدم شرحه إلى التزام البنك التجاري الدولي بمبادئ الحوكمة.

- **مصرف الوحدة:** تتجه آراء عينة الدراسة إلى الإتفاق على أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في مصرف الوحدة، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٣%)، وبمتوسط (٤.١٥)، وبانحراف معياري (٠.٥٢٣٧٤)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثالث (المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين) بمتوسط (٤.٣٧) بنسبة أهمية (٨٧.٤%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأين الثاني والخامس، حيث جائتا في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.٠٥)، بنسبة أهمية (٨١%).

ويشير ما تقدم شرحه إلى التزام مصرف الوحدة بمبادئ الحوكمة.

- **مصرف الجمهورية:** تتجه آراء عينة الدراسة إلى أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في مصرف الجمهورية، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٥.٨%)، وبمتوسط (٤.٢٩)، وبانحراف معياري (٠.٣٦٨٧٦)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الرابع (دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات)، بمتوسط (٤.٤٦)، بنسبة أهمية (٨٩.٢%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ السادس (مسئوليات مجلس الإدارة)،حيث جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.١٦)، بنسبة أهمية(٨٣.٢%).

ويشير ما تقدم شرحه إلى التزام مصرف الجمهورية بمبادئ الحوكمة.

- **البنك الأهلي المتحد:** تتجه آراء عينة الدراسة إلى أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في البنك الأهلي المتحد، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٥.٦%)، وبمتوسط (٤.٢٨)، وبانحراف معياري(٠.٣١٨١٦)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الرابع (دور أصحاب

المصالح في حوكمة الشركات)، بمتوسط (٤.٤٦)، بنسبة أهمية (٨٩.٢%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثاني (حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح)، حيث جاء في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.٠٠)، بنسبة أهمية (٨٠%).

ويشير ما تقدم إلى التزام البنك الأهلي المتحد بمبادئ الحوكمة.

- **بالنسبة للبنوك ككل:** تتجه آراء عينة الدراسة إلى أن هناك تطبيق لجميع مبادئ الحوكمة الستة (ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) في البنوك الأربعة، حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك المبادئ مجتمعة (٨٥.٤%)، وبمتوسط (٤.٢٧)، وبانحراف معياري (٠.٤٠٧٧٦)، وكانت أكثر هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثالث (المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين)، بمتوسط(٤.٤٥)، بنسبة أهمية (٨٩%)، وكان أقل هذه المبادئ تطبيقاً المبدأ الثاني (حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح)، حيث جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط (٤.١٥)، بنسبة أهمية (٨٣%).

ويشير ما تقدم إلى التزام كافة البنوك محل الدراسة بمبادئ الحوكمة السته.

- **تطبيق اختبار كروسكال ويلز Wallis H–Kruskal :** وفيما يلي سيتم تطبيق إختبار كروكسال ويلز Wallis H–Kruskal بهدف قياس مدى معنوية الفروق بين البنوك في تطبيق مبادئ الحوكمة:

جدول (٣) نتائج اختبار كروسكال ويلز Wallis H–Kruskal

المتغير	الفروق بين البنوك				$كا^2$	مستوى الدلالة
	الأهلي المتحد	التجاري الدولي	الجمهورية	الوحدة		
ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحوكمة	١٢١.٤٦	٩٤.٠٩	١٠٤.٤٧	٨١.٩٨	١٢.٨	٠.٠٠٦
حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	١١١.٧٤	٩٢.٠٢	١٠٩.١٨	٨٩.٠٦	٦.١٩	٠.١٠٣

المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	١٠٨.٠٩	٩١.٤٥	١٠٢.٥٧	٩٩.٨٩	٢.٢٥٦	٠.٥٢١
دور أصحاب المصالح في الحوكمة	١١٣.٢٣	٨٥.٨٧	١٠٠	١٠٢.٩	٥.٩١٥	٠.١١٦
الإفصاح والشفافية	١٠٣.٣٢	٨٤.٢٧	٩٢.٩١	١٢١.٥	١١.٨	٠.٠٠٨
مسئوليات مجلس الإدارة	١٠٤.٩٥	٨٩.١٨	٩٧.٢٤	١١٠.٦٣	٣.٩٣٣	٠.٢٦٩
مبادئ الحوكمة	**١١١.٥٦**	**٨٨.٠٣**	**١٠٠.٦٢**	**١٠١.٧٩**	**٤.١٨١**	**٠.٢٤٣**

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٣) عدم وجود فرق جوهري بين البنوك من حيث الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥.

ب- الإحصاء الوصفي للقيمة الاقتصادية المضافة (المتغير التابع):

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لقياس سلوك القيمة الاقتصادية المضافة (المتغير التابع) خلال الفترة من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٦ والفروق بينها:

جدول (٤) نتائج الإحصاء الوصفي لقياس سلوك القيمة الاقتصادية المضافة

البنك /مصرف	القياس	القيمة	قيمة F	مستوى الدلالة
الأهلي المتحد	المدى	٣٨٠.٨٦١.٣٩٧.٠٠	٢٧.٤٥٣	٠.٠٠٠
	أقل قيمة	١٤٣.٤٥٩.٠٤٣.٠٠		
	أكبر قيمة	٥٢٤.٣٢٠.٤٤٠.٠٠		
	المتوسط	٢٧٤.٧٢٣.٠٢٠.٥٠		
	الانحراف المعياري	١٤١.٥٣٥.٩٧٥.٧٠		
التجاري الدولي	المدى	٣.٨٥٥.٩٠٦.٧٧٦.٠٠		
	أقل قيمة	٦٥٥.٧٩٤.٧٦٤.٠٠		
	أكبر قيمة	٤.٥١١.٧٠١.٥٤٠.٠٠		
	المتوسط	٢.٠٥١.٥١٣.٩٦٩.٠٠		
	الانحراف المعياري	١.٢١١.٥٢١.١٤٦.٠٠		

البنك /مصرف	القياس	القيمة	قيمة F	مستوى الدلالة
الجمهورية	المدى	٧٠.٩٥٨.٠٠٠.٠٠		
	أقل قيمة	٧٦.٥٠٠.٠٠٠.٠٠		
	أكبر قيمة	١٤٧.٤٥٨.٠٠٠.٠٠		
	المتوسط	٩٧.٩٥٧.١٨١.٨٢		
	الانحراف المعياري	٢٤.٥٣٤.٠٢٥.٥٩		
الوحدة	المدى	٤٢.٧٨٦.٧٥٠.٠٠		
	أقل قيمة	١٢.٦٠١.٠٠٠.٠٠		
	أكبر قيمة	٥٥.٣٨٧.٧٥٠.٠٠		
	المتوسط	٣٢.٢٣٦.٠٦٣.٩١		
	الانحراف المعياري	١٢.٦٣٧.٦٠٧.٢٦		

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج الإحصاء الوصفي لسلوك القيمة الاقتصادية المضافة من خلال قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى، وأقل قيمة وأعلى قيمة، وبفحص النتائج تبين وجود فرق دال إحصائياً بين البنوك، حيث بلغت قيمة F الجدولية (٢.٨٤) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وأن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري الدولي هي الأكبر من بين البنوك يليه البنك الاهلي المتحد ثم مصرف الجمهورية يليهم مصرف الوحدة، ويرى الباحث أن حجم رأسمال بنوك العينة له تأثير في تفاوت متوسط القيمة الاقتصادية المضافة.

- **الاختلاف بين البنوك في القيمة الاقتصادية المضافة:** الجدول التالي يوضح المقارنات الثنائية بين البنوك لمعرفة سبب الإختلاف في القيمة الاقتصادية المضافة، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى وجود فرق دال إحصائياً بين البنك التجاري الدولي وجميع البنوك الآخرى، وبذلك فإن سبب الإختلاف هو البنك التجاري الدولي.

جدول (٥) المقارنات الثنائية بين البنوك في القيمة الاقتصادية المضافة

المجموعات	الدلالة			
	الأهلي المتحد	التجاري الدولي	الجمهورية	الوحدة
الأهلي المتحد	-			
التجاري الدولي	*٠.٠٠٠	-		
الجمهورية	٠.٥٠١	*٠.٠٠٠	-	
الوحدة	٠.٣٥٧	*٠.٠٠٠	٠.٨٠٢	-

وبفحص النتائج على مستوى البنوك يمكن التوصل إلى ما يلي:

- **البنك الأهلي المتحد:** بلغ متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في البنك الأهلي المتحد خلال فترة الدراسة (٢٧٤,٧٢٣,٠٢٠.٥٠)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (١) الذي يبين سلوك القيمة الاقتصادية المضافة للبنك الأهلي المتحد أن القيمة الاقتصادية المضافة بدأت في الزيادة بشكل ملحوظ سنة ٢٠٠٨ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة).

الشكل البياني رقم (١) سلوك القيمة الاقتصادية المضافة للبنك الأهلي المتحد

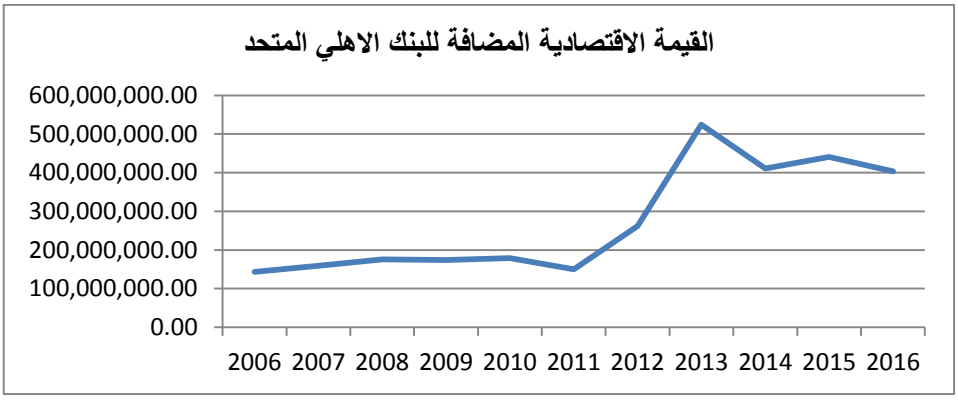

- **البنك التجاري الدولي**: بلغ متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في البنك التجاري الدولي خلال فترة الدراسة (٢,٠٥١,٥١٣,٩٦٩.٠٠)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (٢) الذي يبين سلوك القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري الدولي أن القيمة الاقتصادية المضافة بدأت في الزيادة بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٧ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة.

الشكل البياني رقم (٢) سلوك القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري الدولي

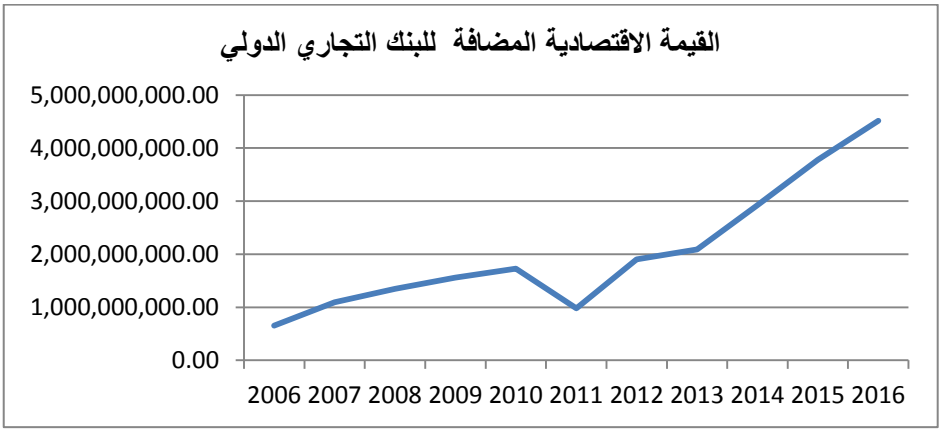

- **مصرف الجمهورية:** بلغ متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة (٩٧,٩٥٧,١٨١.٨٢)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (٣) الذي يبين سلوك القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف الجمهورية أن القيمة الاقتصادية المضافة بدأت في الزيادة بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٨ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة.

الشكل البياني رقم (٣) سلوك القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف الجمهورية

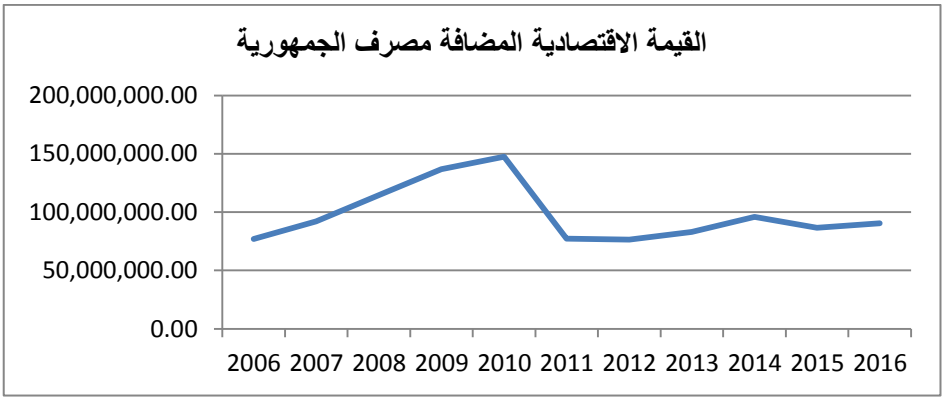

- **مصرف الوحدة:** بلغ متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة (٣٢,٢٣٦,٠٦٣.٩١)، مع ارتفاع قيمة المدى، مما يدل على وجود تباين بين القيم خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (٤) الذي يبين سلوك القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف الوحدة، أن القيمة

الاقتصادية المضافة بدأت في الزيادة بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٩ (تاريخ البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة)، وقد انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة ٢٠١١.

الشكل البياني رقم (٤) سلوك القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف الوحدة

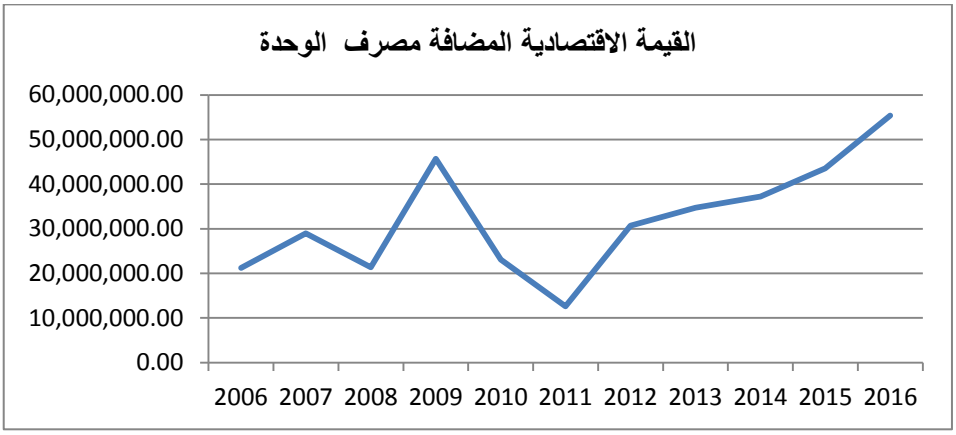

٤ـ الإختبارات الإحصائية لفروض الدراسة:

" لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك".

ويتفرع عن هذا الفرض الفروض التالية:

- لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعّال لحوكمة الشركات والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.
- لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.
- لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.
- لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.
- لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على القيمة الاقتصادية المضافة للبنك.
- لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

لإثبات صحة فرض الدراسة قام الباحث بإستخدام معامل الارتباط البسيط والانحدار

المتعدد وفق الجدول التالي:

جدول (٦) قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة

	Y1	X1	X2	X3	X4	X5	X6
Y1	-						
X1	**٠.٦١١	-					
X2	**٠.٦٩٢	٠.٢٣٢	-				
X3	**٠.٦٨٢	**٠.٩٣٥	**٠.٣٩٤	-			
X4	**٠.٦٣٧	**٠.٨٧٨	**٠.٥٤٨	**٠.٩٣٩	-		
X5	**٠.٦٦٢	**٠.٩٣٠	٠.٢٦١	**٠.٨٦٩	**٠.٨١٦	-	
X6	**٠.٦٣٦	**٠.٨٦٠	٠.٢٣٢	**٠.٨٠١	**٠.٧٤٨	**٠.٩٣٠	-

****قيمة معامل الإرتباط الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١: ٠.٣٤٥**

تشير بيانات الجدول السابق إلى :

- يوجد علاقة معنوي بين تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦١١.
- يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٩٢.
- يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٨٢.
- يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٣٧.
- يوجد علاقة معنوية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٦٢.
- يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك عند مستوى دلالة ٠.٠١، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٦٣٦.

من خلال النتائج السابقة استطاع الباحث إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أفضل متغيرات الدراسة تأثيراً على القيمة الاقتصادية المضافة حيث قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار التدريجي stepwise regression لتقييم أكثر المتغيرات المؤثرة على القيمة الاقتصادية المضافة حيث يعتمد هذا الأسلوب على اختيار المتغيرات ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة) مع استبعاد المتغيرات التي يوجد بينها ارتباط ذاتي، حيث يفترض أن يكون المتغيرات المتنبأ بها مستقلة ومعنوية وغير مرتبطة ذاتياً، وبناء عليه فالمتغيرات التي تظهر بالنموذج تكون مستقلة ومعنوية بحيث يمكن التنبأ بالقيمة الاقتصادية المضافة من خلالها، وسوف نعرض في جدول نتائج الانحدار قيمة المعلمة والخطأ القياسي ومستوى المعنوية وقيمة معامل الارتباط المتعدد R وهى تظهر قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقيمة معامل التحديد R2 للنموذج وهو يُظهر أهمية المتغيرات المستقلة ومدى مساهمتها في التأثير على المتغير التابع ومعامل التحديد المصحح للنموذج R2 adj وقيمته تؤكد دقة النموذج ويؤكد حجم عينة الدراسة إذا كان مناسباً عندما تتقارب قيمته من قيمة معامل التحديد، وقيمة اختبار "F " لجودة النموذج ومعنويته .

وفيما يلي عرض لذلك، مع الأخذ في الإعتبار أن استبعاد أي متغير خلال تحليل الانحدار التدريجي لا ينفي أثر هذا المتغير على القيمة الاقتصادية المضافة لأنها مؤثرة مستقلة أو بتأثير غير مباشر على القيمة الاقتصادية المضافة.

جدول (٧) نتائج الانحدار لتطبيق مبادئ الحوكمة على القيمة الاقتصادية المضافة

المعالم	القيمة المقدرة	اختبار "T"	المعنوية	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١٧.٢٩	٥٢.١٦٨	٠	٠.٦٩٢	٠.٤٧٩	٠.٤٦٧
مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح	٢.٤١٧	٦.٢١٨	٠			
الخطأ المعياري للنموذج	١.١٥					
قيمة ف"F"	٣٨.٦٦					
مستوى الدلالة	٠					

**** F الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١: ٧.٣١**

**** T الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠١: ٢.٤٢**

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معنوية نموذج الانحدار عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١ مما يدل على جودة توفيق المتغيرات لنموذج الانحدار وأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير معنوي، وأن قيمة معامل التحديد المصحح بلغت ٤٦.٧ مما يدل على أن التغير الحادث في القيمة الاقتصادية المضافة (المتغير التابع) بنسبة ٤٦.٧% يرجع إلى حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح (المتغير المستقل)، والفرق يرجع إلى تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى.

معادلة النموذج : القيمة الاقتصادية المضافة =2.417 + 17.290 مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح.

ومن المعادلة السابقة يتضح ان التغير الحادث في القيمة الاقتصادية المضافة بمقدار الوحدة يرجع الى التغير الحادث في حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب المصالح

بمقدار ٢.٤١٧.

ومما سبق يتضح عدم صحة الفرض القائل: لا يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

وقبول الفرض البديل القائل: يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

النتائج:

انتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج التي أكدتها الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فروض الدراسة والتي تم التحقق منها، وتلخصت نتائج الدراسة في الآتي:

١- وجود علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والقيمة الاقتصادية المضافة للبنك.

٢- البنك التجاري الدولي يحتل المرتبة الأولى في الالتزام بمبادئ الحوكمة، يليه مصرف الجمهورية، ثم البنك الأهلي المتحد، وأخيراً وليس آخراً مصرف الوحدة.

٣- متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري الدولي هي الأكبر من بين البنوك يليه البنك الأهلي المتحد ثم مصرف الجمهورية يليهم مصرف الوحدة.

التوصيات:

١- إصدار التشريعات الملزمة لكافة المؤسسات للالتزام بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وذلك لأهميتها في المساهمة في تحسين الأداء داخل البنوك وتعظيم ثروة الملاك، نظراً لأثر مبادئ الحوكمة المعنوي على القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

٢- تفعيل الدور الرقابي الذي تلعبه الجهات الرقابية في الدولة، وذلك من خلال التحقق من التزام كافة البنوك والمؤسسات الأخرى بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة.

٣- الاعتماد على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة، في التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات وتقييم أداء البنوك.

٤- ربط حوافز المديرين والتنفيذيين مع رغبات المساهمين، وذلك من خلال ربط نظم حوافز المديرين والتنفيذيين بالقيمة الاقتصادية المضافة التي يحققها البنك.

المراجع:

i- Bhasin, Madan Lal, **"Economic Value Added and Shareholders Wealth Creation- Evidence from a Developing country"** International Journal of Finance and Accounting, 2013, p.p. 195- 197.

ii- أرشد فؤاد مجيد إبراهيم، زاهر عبد الفتاح عطا، **"أثر تركيبة حوكمة البنك الداخلية في أدائه – دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية لأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٤، ص ص: ٢٦٧-٢٨٣.

iii- حكيم حمود فليح الساعدي، **"تعزيز الإبلاغ المالي للشركات بإستخدام القيمة الإقتصادية المضافة- دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين والمستثمرين"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١٥، ص ص: ٣٧٩-٤٠٨.

iv- مراد كواشي، **"أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال، مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية"**، العدد ١، المجلد ٢٥، ٢٠١٧، ص ص: ١٨٥ -٢١٧.

v- مدحت عبد الرشيد نوفل، **"القدرة التفسيرية لمقياس القيمة الإقتصادية المضافة EVA والمؤشرات التقليدية لتقييم الأداء للتغيرات في القيم السوقية للأسهم بالتطبيق على قطاعة الصناعة بدولة الكويت"**، مجلة المحاسبة المصرية، العدد السادس، السنة الثالثة، (٢٠١٣)، ص ٦٦٧.

vi- Stewart III, G. B., "The Quest for Value: A Guide for Senior Managers", New York, NY, Harper Business, 1991.

vii- زكريا صلاح علي حسن، **"مدخل مقترح لتعظيم حقوق المساهمين في ظل آليات الحوكمة بالشركات المصرية"**، رسالة دكتوراه في الإدرة المالية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤٤.